

هذا قولٌ عند فقهاء الشافعية اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى

من سلك سبيل طلب العلم ربما
صار فريضةً لا يجوز له أن
يتخلف عن ركب العلم، ولا أن
ينكص على عقبيه

أصل ذلك أن الله جلَّ وعلاً قال: ﴿وَأَتُمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196]

بعض الأعمال لأهميتها وعظمتها أن من ولج بابها ودخل سبيلها تحتم عليه المضي فيها وعدم النكوص ولما كان العلم من أعظم أبواب الجهاد في سبيل الله جلَّ وعلاً لما يتعلق به من نشر دين الله وإعلاء كلمته وإظهار توحيده ونشر سنته والله سبحانه وتعالى حرم الفرار من ساحة القتال فالتخلف عن هذا العلم، وقد سلك سبيله، يوشك أن يلحق به هذا العار، وأن يتعلق به هذا الوعيد.

كتابٌ مختصرٌ واختص من بين سائر المتون لأنه اشتمل على أنه يُذكر فيه بعض الأحاديث على خلاف المتون، التي جُرِّدت من الأدلة، لكن هذه المتون، سواء قلنا مثلاً أقرب المسالك، أو مختصر خليل عند المالكية، أو على سبيل المثال المنهاج عند الشافعية، أو زاد المستقنع عند الحنابلة، أو مثل كنز الدقائق، أو بداية المبتدئ أنه لا أدلة فيها، فهم غير طالبين للأدلة، لا، هم لم يقصدوا ذلك، وإنما قصدوا أن يجعلوا هذه المتون محفوظةً لدى الطلاب، لتكون أصولاً تستقر في أذهانهم للمسائل

عمدة الفقه

كتاب الوصايا

روي عن سعد قال: قلت يا رسول الله قد بلغ بي الجهد ما ترى، وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا قلت: فالشطر؟ قال: لا قلت: فالثلث؟ قال: الثلث والثلث كثير، إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس.

ويستحب لمن ترك خيراً الوصية بخمس ماله.

وتصح الوصية والتدبير من كل من تصح هبته، ومن الصبي العاقل والمحجوز عليه لسفه، ولكل من تصح الهبة له، وللحمل إذا علم أنه كان موجوداً حين الوصية له، وتصح بكل ما فيه نفع مباح ككلب الصيد والغنم وبما فيه نفع من النجاسات. وبالمعدوم كالذي تحمل أمته أو شجرته، وتصح بما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسماك في الماء، وبما لا يملكه كمائة درهم لا يملكها، وبغير معين كعبد من عبده، ويعطيه الورثة منهم ما شاءوا، وبالمجهول كحظ من ماله أو جزء يعطيه الورثة ما شاءوا، وإن وصى له بمثل نصيب أحد ورثته فله مثل أقلهم نصيباً يزداد على الفريضة.

فلو خلف ثلاثة بنين ووصى بمثل نصيب أحدهم فله الربع ، فإن كان معهم ذو فرض كأم صححت مسألة الورثة بدون الوصية من ثمانية عشر، وزدت عليها بمثل نصيب ابن فصارت من ثلاثة وعشرين. ولو وصى بمثل نصيب أحدهم ولآخر بسدس، باقى المال جعلت صاحب سدس الباقي كذى فرض وصحتها كالتي قبلها، فإن كانت وصية الثاني بسدس باقى الثلث صححتها كما قلنا سواء، ثم زدت عليها مثليها فتصير تسعة وستين تعطي صاحب السدس سهماً واحداً والباقي بين البنين والوصي الآخر أرباعاً.

وإن زاد البنون على ثلاثة زدت صاحب سدس الباقي بقدر زيادتهم، فإن كانوا أربعة أعطيته مما صحت منه المسألة سهمين، وإن كانوا خمسة فله ثلاثة، وإن كانت الوصية بثلث باقى الربع والبنون أربعة فله سهم واحد، وإن زاد البنون على أربعة زدته بكل واحد سهماً.

وإن وصى بضعف نصيب وارث أو ضعفه فله مثلاً نصيبه، وثلاثة أضعاف ثلاثة أمثاله.

وإن وصى بجزء مشاع كثلث أو ربع أخذته من مخرجه وقسمت الباقي على الورثة وإن وصى بجزءين أخذتهما من مخرجهما، وهو اثنا عشر وقسمت الباقي على الورثة، فإن ردوا جعلت سهام الوصية ثلث المال وللورثة ضعف ذلك، وإن وصى بمعين من ماله فلم يخرج من الثلث فللموصى له قدر الثلث إلا أن يجيز الورثة.

وإن زادت الوصايا على المال كرجل وصى بثلث ماله لرجل ولآخر بجميعة ضمنت الثلث إلى المال فصار أربعة أثلاث وقسمت التركة بينهما على أربعة إن أجزت لهما، والثلث على أربعة إن رد عليهما، ولو وصى بمعين لرجل ثم وصى به لآخر أو أوصى إلى رجل ثم أوصى إلى آخر فهو بينهما، وإن قال ما أوصيت به للأول فهو للثاني بطلت وصية الأول.

هو أوسع من الباب ومن الفصل

الكتاب

سمي الكتاب كتاباً لأنه إما تجتمع فيه المسائل الكثيرة، وأصله من الاجتماع، ولأجل ذلك سمي الكتاب كتاباً لأنه تجتمع فيه الحروف والكلمات والجمل والعبارات، وأيضاً سميت الكتيبة كتيبةً لأنه يجتمع فيها الفرسان والجنود والمقاتلة.

كتاب
الوصايا

لغة جمع وصية، وصى توصيةً، وأوصى إيصاءً، والوصية اسم مصدر.

الوصايا

اصطلاحاً هو
الأمر بالتصرف
بعد الموت

فكل ما يكون من الأمر بالتصرف بعد الموت فهو وصيةً، سواء كان ذلك مما يتعلق بالمال أو سواه فربما كانت وصية الإنسان في تغسيله، أو من يلي تزويج بناته، أو في بعض الأمور العامة في الإصلاح والاجتماع والائتلاف، وربما كانت الوصية في المال وأيضاً في الولاية.

بناءً على ذلك إذن هي تتعلق بالتصرفات جميعها، وربما قال بعضهم زاد، يعني والتصرف في المال، وهذا خاص، أو هو نوع من الوصية

قول الله جلَّ وعلا: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]

﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: 11] أَوْ ﴿يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: 12]

﴿كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة

من
الكتاب

لما كان الأمر خيراً من أصله، فربما كان فيه تجاوزاً من حيث ما احتف به، لما تعلق به أنه ربما فوّت على الورثة، أو فوّت على من هو أولى ما يحصل به للإنسان خيراً، فإنه يشار فيه، فإذن مهما كان من أعمال الخير في أصله صحيح، لكن ربما يشار الإنسان في بعض ما احتف به، أو فيما يكون الأليق بحاله، والأتم في فعله.

الصدقة هل يُحتاج فيها إلى المشورة وهي عمل خير وبرٍّ وقربةٍ إلى الله جلَّ وعلا؟

العلة في ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنك إن تذر ورثتك أغنياء، خيرٌ من أن تدعهم عالةً يتكففون الناس».

فما يكون من ترك مالٍ لورثتك هو خيرٌ تثاب عليه، مادمتَ أنك تنوي به هذه النية، وتستحضر هذا الأمر، وأن تمنعهم من أن يتكففون، يعني يطلبون، ويتعرضون، ويسألون، وفي ذلك من المذلة ما فيه، وفيه من إشغالهم وتعنيهم في هذه الدنيا، ولا شك أن المسألة من أعظم ما يعرض للإنسان، فيفسد عليه أنس حياته، وطمأنينة قلبه، ويعكر عليه صفو أيامه، ويلحقه المذلة والمهانة بعد العزة والخير.

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الزيادة عن الثلث في الصدقة

حديث سعد بن أبي وقاص هذا الذي معنا

ادلة مشروعية
الوصية

من السنة

حديث ابن عمر الذي في الصحيحين أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «ما من مسلمٍ له شيءٌ يوصي به ببيتٍ ليلتين إلا ووصيته مكتوبةٌ عنده»

إذا عبّر أهل العلم في الجملة، فيقصدون أن الإجماع منعقدٌ على أصل هذه المسألة، وهي الوصية، فربما اختلفوا في بعض المسائل أو التفريعات أو ما يتعلق فيما يُذكر في هذا الباب من مسائل، لكن أصل هذا الباب متفقون عليه، محل إجماعٍ واتفاقٍ، فهذا معنى التعبير الذي يوجد كثيراً في كلام أهل العلم، إذا قالوا: والإجماع في الجملة منعقدٌ على ذلك.

انعقد الإجماع عند أهل العلم في الجملة على مشروعيتها.

الإجماع

جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لسعد في الوصية، وأجابه إليها، ولما جاء أيضاً في قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند موتكم».

قول الله جلَّ وعلا: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَادِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: 180] قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: 183] فالمكتوب مفروض

حكم الوجوب
منسوخ

عامّة أهل العلم على أن الحكم فيها منسوخ، كما جاء ذلك عند أبي داود، من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه وأرضاه أن الآية منسوخة وذلك أن هذه الآية كانت قبل آية المواريث فكان على الإنسان أن يوصي لأقاربه ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: 180] وجاء في الحديث عند أهل السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله أعطى كل ذي حقَّ حقه، فلا وصية لوارث»

نُقل عن بعض الصحابة، وعن الإمام أحمد، وعن بعض السلف وعن بعض الفقهاء أنهم ذكروا، أربعمائة درهماً، وسبعمائة، أو نحو ذلك، وكل هذا ليس إرادةً للتخصيص، أو التحديد بذلك الرقم، وإنما النظر إلى ما يليق بهم في واقعهم، فكان المعنى كما يقوله بعض المحققين من أهل العلم: إن العبرة بما يحصل به ذلك المعنى، الذي جاء في الحديث، أنك متى ما كان الإنسان يترك خيراً، يستغنون به عن الناس ولا يتكفّفون فإذا كان على هذا النحو أو ذلك القدر فإن الوصية مستحبةٌ في حقه

لمن ترك خيراً.
هل فيه حدٌّ
يحد أو لا؟

مستحبة

حكم الوصية

فكان النبي صلى الله عليه وسلم أذن له في الثلث، وإن كان الأولى ألا يصل به إلى ذلك فإن قال قائل: لعل النبي -صلى الله عليه وسلم- إنما قال ذلك إرضاءً له؛ لأنه كان أراد أن يتصدق بثلاثي ماله فهذا معنى صحيح، وقد فهمه بعض أهل العلم

أولهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الثلث، والثلث كثير»

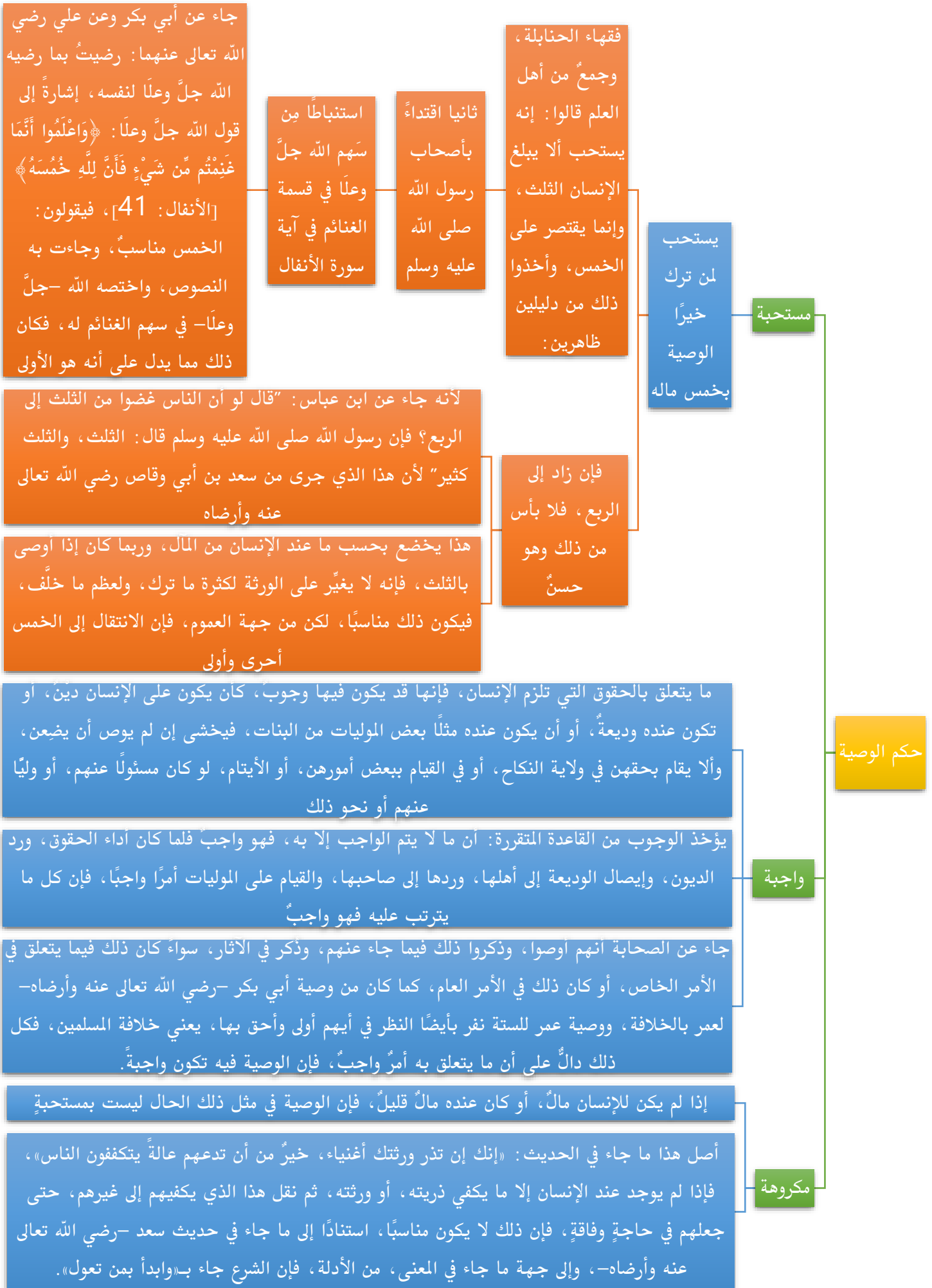
لما جاء عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء على وجه الخصوص كأبي بكر وعلي وإبن عباس رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم أنهم اختاروا النقص عن الثلث فإن هذا يدل على أن المصير إلى الخمس أولى.

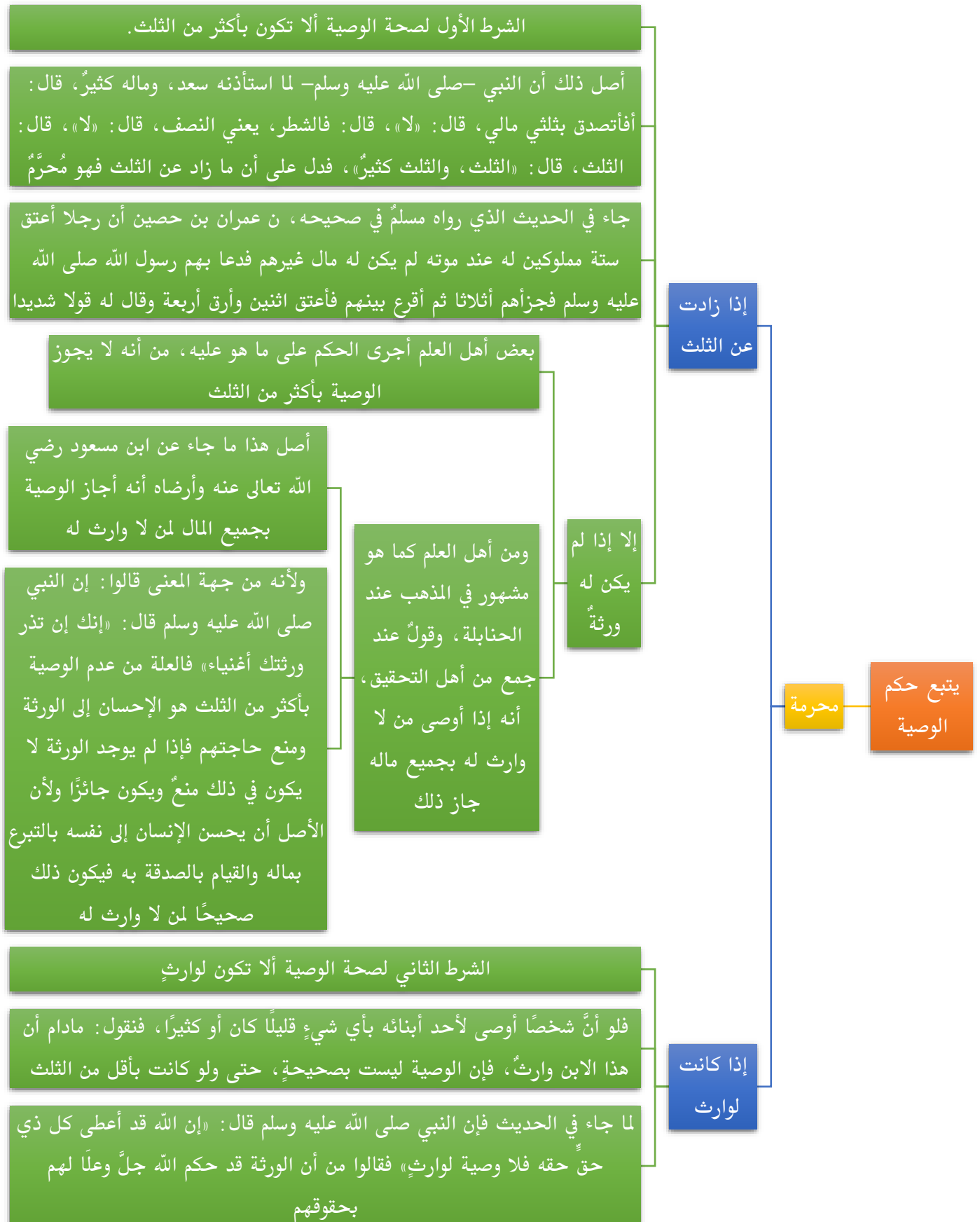
ثانياً اقتداءً بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقهاء الحنابلة، وجمعٌ من أهل العلم قالوا: إنه يستحب ألا يبلغ الإنسان الثلث، وإنما يقتصر على الخمس، وأخذوا ذلك من دليلين ظاهرين:

يستحب لمن ترك خيراً الوصية بخمس ماله

جاء عن العلاء بن زياد، أن ولده سأله عن أعدل الوصية، فقال: إنَّ أهل العلم تتابعوا على الخمس فيها





من جهة الحكم أن ذلك ليس بصحيح

ومثل ذلك لو أنه أوصى لأحد الورثة، وهذا فيه بعض الأحوال يحصل من بعض الناس مثلاً، يقول: هذه البنت مثلاً مطلقةً، ولها أولادٌ كثيرون، فربما كانت أحوج من إخوانها، فأوصى لها، فمع قولنا من أن ذلك ليس بصحيح، لكن لو حصل هذا، فأجازته الورثة جاز، لأن الحق لهم.

لكن لو أن الورثة أجازوا ذلك وأنفذوه لكان صحيحاً يقول أهل العلم: لأن الحق الذي لأجله مُنِع من الزيادة على الثلث لأجل الورثة، فإذا أجازوه جاز، وإذا أنفذوه نفذ.

لو أن الميت أوصى لواحدٍ من الورثة، أو أوصى بأكثر من الثلث

محرمة

يتبع حكم الوصية

هي إجازة على الأصح، يعني أن العقد من المورث، والإجازة منهم، فبناءً على ذلك بمجرد موافقتهم وإجازتهم، لا يحق لهم الرجوع فيها لو رجعوا عكس الهبة فلو رجعوا قبل القبض لصح لهم ذلك

هل ما يجيزه الورثة مما زاد على الثلث أو لوارث، هل هي هبة منهم؟ أو إجازة لما أوصى به المورث؟

يُستحب للموصي إذا أراد أن يوصي أن يكتب ذلك ويشهد عليه طرداً للنزاع، ليكون ذلك أرجى للعمل بموجبها، ولئلا يُشكك فيها

كتابة الوصية والإشهاد عليها

لذلك لو وجدت الوصية بدون شهادة، لكان العمل بها صحيحاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ووصيته مكتوبة عنده» ولم يقل: مكتوبة عنده، وقد أشهد عليها، فدل على أن الكتابة كافية في العمل بموجبها، إذا علم، واحتفت القرائن أن ذلك خطأ وكتاب المورث وهذا هو الذي استقر عليه جماهير أهل العلم

الشهادة غير لازمة ولا شرطاً في صحة الوصية

جاء عن أنس رضي الله تعالى عنه وأرضاه عند الدارمي وغيره، أنه يقول: هذا ما أوصى به فلان بن فلان، وهو يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، أو عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله وكلمته، ألقاها إلى مريم، وروح منه، وأن الجنة حق، والنار حق، وأوصى أهله ومن خلفه، أن يتقوا الله جلَّ وعلاً ويصلحوا ذات بينهم، ثم يذكر الآية: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 132]، ثم يذكر ما وصى به

وبعضهم يزيد: هذا ما أوصى به فلان بن فلان، إن حدث به حادث الموت، فنحو هذه العبارات يكون مناسباً، وعليه جرى سنن السلف، وطريقة أهل العلم، وروى عن صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم.

صيغ الوصية

وإذا أشكل على الإنسان كيفية كتابة الوصية، فيحسن به أن يستأنس برأي أهل العلم والفضل، وأن يرجع إليهم في ذلك، فإنه يكون -بإذن الله جلَّ وعلاً- أدعى لكمال وصيته، ولحسن ما يكتب، سواء كان ذلك فيما احتوت عليه من الأحكام وموافقة مسائل الشرع، أو في ما خرجت به أيضاً من الوصية للورثة، ولحسن الاستهلال، الذي هو فيه مدعاة إلى العمل بها، والقيام بحقها، وأيضاً فيه إشارة إلى ما مات عليه ذلك المورث من الإيمان بالله، وتوحيد الله، وما يُقبل عليه من رحمة الله -جلَّ وعلاً-، وطلب رضوانه وجنته، لا حرم الله -سبحانه وتعالى- الموصين وأهل الإسلام ما يرجونه من الله من دخول جنته، والنجاة من ناره.

التدبير

هو نوعٌ من أنواع الوصية، لكن جرت عادة الفقهاء إلى التنقيص عليه لأهميته، وهو في باب من الأبواب، وهو باب العتق، وهو أن يعلّق عتق العبد بالموت

سمي تدبيراً لأنه يقول: أنت حرٌّ دبر حياتي، يعني إذا أدبرت حياتي، إذا متُّ

تصح الوصية والتدبير ممن تصح هبته

فكل بالغ رشيدٍ سواءً كان مسلماً، أو غير مسلمٍ (الكافر تصح هبته، فتصح وصيته، فلو أن مُعَاهِداً أو ذِمِّيّاً أو مُسْتَأْمَناً أوصى بوصيةٍ، ومات في بلاد المسلمين، فجاء ورثته إلى قاضٍ من قضاة المسلمين، للزم أن يحكم، ويحكم بما جاء في الشرع)، فاسقاً، أو غير فاسقٍ، رجلاً أو امرأةً، فإن وصيته صحيحةٌ

تصح الهبة من البالغ الرشيد

لم تصح هبته لكونه ليس بالغاً، والبالغ ليس برشيدٍ، وقد مُنِع من التّصرف في أمواله، لقول الله -جلّ وعلا: ﴿فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: 6] فهذا في حال الحياة ليُحفظ ماله، فربما تصرّف فيه، فيفوّت حقه وما يحتاج إليه من تزويج، أو سُكنى أو نحو ذلك

تصح وصيته لأن الوصية بعد الموت، فتكون صحيحةً، لأنه إنه عاش فالمال ماله، والوصية لا حكم لها، وإن مات فليس شيءٌ أنفع له من أن يتصدق بماله، لكونه أرفع له عند ربه، وأعلى لدرجته ولأن الصبي العاقل قد صحت منه الصلاة، وصح منه الإسلام، أليس عليّ -رضي الله تعالى عنه وأرضاه أسلم صغيراً، فالوصية منه صحيحةٌ

جاء في ذلك أثران عن عمر رضي الله تعالى عنه وأرضاه فإن صبيّاً من غَسَّان يعني قبيلة غسان، أوصى، فعُرِضَ ذلك على عمر، فأجاز وصيته، وهذا أيضاً بمحضر الصحابة، فيكون قول صحابيٍّ، وأحد الخلفاء، ومما اشتهر، فيكون متأكداً

جاء ذلك عن عمر، أنه استشير في صبي له ابنة عمٍّ، وله مالٌ كثيرٌ، وورثته في الشام، يعني بعيدون عنه، فهل يوصي لها؟ فأذن بالوصية لها، فدل ذلك على أن وصية الصبي، وإن لم يبلغ صحيحةٌ، فكان العمل على ذلك، وهذا هو قول الحنابلة، وجماهير أهل العلم.

البالغ يُخرج الصغير لكن الصبي العاقل وإن لم تصح هبته فقد صحت وصيته

مع بعض الاستثناءات

المحجور عليه لفلس ليس عنده مالٌ، وعليه ديونٌ للغرماء فتصح وصيته لأن الوصية إنما تنفذ أصلاً بعد قضاء الديون، فإذا بقي له من المال بقيةٌ، صحت الوصية، فيكون ذلك جائزاً

المحجور عليه لسفه، الذي لا يحسن التصرف في الأموال، ربما يبعثرها، وربما يبذلها في غير ما ينبغي أن تبذل فيه، فإنه يحجر عليه، ولذلك الآية قال الله جلّ وعلاً فيها: ﴿فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: 6]، فقيّد ذلك بحصول الرشد في المال، يعني في تصريف الأموال، وبذلها، والقيام عليها، فمن لم يكن كذلك، لم يكن منه رشداً، فهو سفيهٌ، وإذا كان سفيهاً، فهو محجورٌ عليه.

هذا المحجور عليه بالنسبة للهبة لا تصح منه لثلاً يبعثر ماله في غير سبيلٍ صحيحةٍ، ولثلاً يفوت ما قد يحتاج إليه هو في حاجته الملحة، من نفقة، أو مطعم، أو مأكل، أو مشربٍ وسكنى، أو إعفاف نفسه أما الوصية، فقال أهل العلم من أنها صحيحةٌ، لأن الوصية إنما هي بعد وفاته، ولأن هذا أعظم لأجره وأفضل له عند ربه فيكون ذلك صحيحاً

مثل الولي على أموال اليتامى لو وهب من أموال اليتامى لا تصح هبته ولا تصح وصيته منها

المجنون، السكران ونحوهم

إن كانت وصيته بالمال فلا تصح لأنه لا مال له، والعبد وما ملك لسيده فإذا كانت في غير المال فإن وصيته صحيحة كالقيام على ولده، وربما تكون الوصية في تغسيله، أو تكفينه، أو نحو ذلك من المسائل

الله جلّ وعلاً يقول: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: 8]، والنبي صلى الله عليه وسلم أحسن وأمر بالإحسان إليهم.

جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «في كل كبدٍ رطبةٍ أجرٌ» يعني حيةً، فيه حياةٌ، ففيه أجرٌ وثوابٌ من الله سبحانه وتعالى

جاء في الأثر أن صفية رضي الله عنها وأرضاها أوصت لأخ لها يهودي

المحجور عليه لسفه يخرج من الرشد تصح وصيته عكس الهبة

مع بعض الاستثناءات

تصح الهبة من البالغ الرشيد

تصح الوصية والتدبير ممن تصح هبته

من الذي لا تصح هبته

العبد المملوك

للكافر والفاسق والمجنون والمريض صغيراً كان أو كبيراً حتى ولو كان عبداً

تصح الهبة

من تصح له الهبة تصح له الوصية

إذا أوصى الإنسان لحمل فقال: ما حملت به فلانة كأن تكون بنت أخته، أو جارته، أو غير ذلك، فيقولون من أنه تصح الوصية إليه، فإذا مات وولد الحمل، فإنه يأخذ ما أوصى له به، واستقرت حياته؛ لأن هذا شرط في استحقاقه.

تصح الوصية للحمل لأن الحمل إذا كان حملًا، ومات مورثه فإنه يرث فإذا صحَّ إرثه، وهو أخص، فمن باب أولى تصح الوصية له، فالوصية بابها أعم، فبناءً على ذلك ذهب أهل العلم إلى صحتها.

قد يُفهم من هذا أنه لو كان معدومًا فإنها لا تصح الوصية في مثل تلك الحال

للحمل إذا عُلِمَ أنه
كان موجودًا

تصح
الهبة

هذا قول جماهير أهل العلم

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «صدقك على قريبك صدقةٌ وصلةٌ» وهذا في حال الحياة وحال الممات

الأقارب أولى بالوصية

فإن هذا من أعظم ما تُحفظ به الشريعة وتُصان به الملة، ويُمنع من حصول الشر، وكثرة الجهل والبغي والظلم والعدوان، فيكون الوصية فيها أولى

أبواب العلم، إما على طلبه العلم، أو على كتب العلم، أو على مجالس العلم، أو نحوها

وهذا يختلف باختلاف الزمان والمكان الأيتام، أو الأرملة، أو المراهقين في الحدود، والجنود، ونحوهم،

ما تكون الحاجة إليه أشد

أبواب البر التي
ينبغي الوصية فيها

كالأوقاف، والمساجد، ونحوها

فيما يعظم بقاءه

إذا أراد الإنسان الوصية، فإنه ينظر في أتم ما يكون الوصية فيه، لكن لا يمنع ذلك أن الإنسان له أن يوصي في ما دونها، وقد يكون للإنسان خصيصة كما جاء عن صفية، هذا أخوها، فأوصت له، فكان ذلك صحيحًا، فقد ينظر الإنسان في بعض الأمور ببعض عين أخرى، وقد يكون المفضل فاضلاً، أو المرجوح مُرجحاً لسبب من الأسباب التي تفضله، وقد يرى الإنسان في خاصة نفسه أنه يميل إلى ذلك، فلا يُمنع، مادام ذلك خيراً، ومادام أن يكون ذلك التصرف داخلًا في الصحة والقبول

من تصح له
الهبة تصح له
الوصية